

تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)
The Impact of Public Debt on Iraq's Economic Growth for the
(Period 2004-2015)

م. عمر محمود عكاوي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة ديالى

م. علي وهيب عبد الله
كلية الإدارة
والاقتصاد جامعة

م. احمد صالح حسن
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة ديالى

المستخلص

يعد العراق من بين الدول التي تواجه ديناً مرتفعاً لتأثر اقتصادها بفعل مؤثرات سياسية ويعاني من اختلالات في الهيكل الاقتصادي حيث يعتمد على الخارج بشكل كبير وعدم تطبيق خطط تنموية تعود بالفائدة على الاقتصاد واعتماده على إيرادات النفط بشكل جعله مرتهن على أسعار الطاقة العالمية. لذلك يجب على الحكومة العراقية أن تعرف كيف تتعامل مع هذا الدين على اعتبار أنه لا يوجد اليوم دولة في العالم غير مدنية، حتى الدول الغنية وعلى الرغم من كل هذا التطور والنجاح الاقتصادي فلديها المديونية الأكبر على مستوى العالم نسبة للناتج الإجمالي، لهذا تناول البحث تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي، كما تناول البحث أهم المؤشرات التي تحدد ثقل الدين العام، مما تطلب تقسيم البحث إلى سبع أجزاء رئيسية بدأت بمفهوم الدين العام وانتهت بالنموذج القياسي، وقد أظهر التحليل إن في السنوات التي يحقق فيها الدين العام الداخلي نسب مرتفعة في معدلات النمو يكون الاستثمار الحكومي قد سجل معدلات نمو سلبية وتفسير ذلك وبشكل واضح هو إن معظم الدين العام الداخلي يتم تحويله إلى الانفاق الحكومي التشغيلي لسد العجز في الموازنة العامة. إضافة لارتفاع مؤشر نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات وهذا يؤشر أن الديون باتت أكبر من موارد الدولة الأساسية من العملات الصعبة ويدل ذلك على أن الحكومة قد تواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين.

المصطلحات الرئيسية للبحث: الدين العام الداخلي والخارجي، ثقل الدين العام، صافي الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الحكومي، الصادرات من السلع والخدمات.

Abstract

Iraq is one of the countries facing a high debt to the impact of its economy by political influences as well as it suffers from imbalances in the economic structure, which depends on the outside significantly and the non-implementation of development plans that benefit the economy as well as dependence on oil revenues to make it dependent on global energy prices. Therefore, the Iraqi government must know how to deal with this religion on the grounds that there is no state today in the world is not a city, even rich countries that have natural wealth. Japan, in spite of all this development and economic success, has the largest indebtedness in the world as a percentage of gross output. Therefore, the study examined the analysis of the relationship between internal and external public debt and economic growth. The study also examined the most important indicators that determine the weight of public debt. The analysis showed that in years when internal public debt achieves high rates of growth, government investment has recorded negative growth rates. This is clearly explained by the fact that most internal public debt is To government spending to fill the budget deficit. As well as the increase in the ratio of total external public debt to exports of goods and services, which indicates that the debt is greater than the state's basic resources of foreign currency and indicates that the government may face problems in meeting financial obligations towards creditors.

Key word: Internal and external public debt, public debt, net public budget, GDP, government investment, exports of goods and services.

المقدمة

بعد العراق واحد من البلدان النامية ذات الاقتصاد الأحادي الجانب الأمر الذي جعل من نمو الاقتصادي يرتبط بالفوائض المالية للموازنة العامة الاتحادية بسبب تخلف معظم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وتصطدم هذه الفوائض بعدم قدرة الحكومة العراقية على توسيع مصادر إيراداتها التقليدية أو إيجاد مصادر جديدة، مما انعكس على الموازنة العامة مكوناً فجوة في التمويل يتم سدها في معظم الحالات بواسطة الدين العام سواء كان داخلياً أو خارجياً، لهذا يعد الدين من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي للبلاد، ومستوى معيشة أبنائه، ومستقبل أجياله الحالية والقادمة، لذا تعد صليّة إدارة الدين العام في العراق أمراً بالغ الأهمية، فعلى الرغم من الجدل على المستويين النظري والتطبيقي حول جدوى اللجوء للدين العام، واللفظ الدائر حول آثاره السلبية والإيجابية، إلا أن الواقع الذي نعيشه وعجز الموازنة العامة الاتحادية يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن وجود الدين العام أصبح أمراً واقعاً، وأن على الحكومة أن تعرف كيف تتعامل معه من أجل تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، إلى جانب توفير مجموعة من العوامل المحفزة، كالاستقرار السياسي، البنى التحتية الأساسية في مجال الاتصالات الحديثة، والانظمة والقوانين الهادفة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأجهزة ضريبية كفؤة ونزيهة، وسياسات مالية ونقدية وتجارية منسجمة مع الأهداف الاقتصادية المعلنة من قبل الدولة، فضلاً عن وجود ارادة سياسية ثابتة لإعطاء قوة دفع مستمرة لتحقيق الاهداف الانمائية.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولاً: أهمية البحث

أن مجال البحث الذي نتناوله يحظى بأهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي العراقي في ظل التطورات الاقتصادية الناشئة من عجز الموازنة العامة الاتحادية وتزايد اعباء الديون الداخلية والخارجية وآثارها في معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: مشكلة البحث

كيف تتعامل الحكومة العراقية على المدى الطويل مع وضع قد تستمر فيه أسعار النفط بالانخفاض مع عجز كبير في الموازنة العامة الاتحادية وتساعد حجم الديون الداخلية والخارجية التي تستحق مع الفوائد المترتبة عليها.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل وقياس تأثير الدين العام الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤).

رابعاً: فرضية البحث

يمارس الدين العام الداخلي والخارجي في العراق تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي وذلك لعدم استغلالهما استغلالاً أمثلاً ورافق ذلك سياسات اقتصادية غير سليمة بعد عام 2003.

خامساً: منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي المبنى على التحليل الوصفي والتحليل البياني والقياسي لإثبات فرضية البحث.

سادساً: هيكلية البحث

سيتم تناول موضوعات البحث على النحو الآتي:

- ١- تعريف الدين العام.
 - ٢- انواع الدين العام.
 - ٣- إجمالي ديون العراق الداخلية حسب الجهات الدائنة.
 - ٤- إجمالي ديون العراق الخارجية حسب الجهات الدائنة.
 - ٥- ثقل الدين العام في العراق.
 - ٦- الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق.
 - ٧- تقدير العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤).
 - ٨- الاستنتاجات والتوصيات.
 - ٩- تعريف الدين العام
- تعددت تعريفات الدين العام لكنه لا يتعدى كونه عقداً تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتمتع بموجبه على سداد أصل الدين وفوائده عند حلول موعد السداد طبقاً لأذن يصدر من السلطة المختصة (العلمي، ٢٠٠٢، ١٥٣).
- وتلجأ الدولة عادة إلى الدين العام في الحالات الآتية:
- أولاً: في حالة وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، بمعنى أن المقدرة التكاليفية القومية، أو ما تُعرف بالطاقة الضريبية القومية، قد استنفدت، فلا تستطيع الدولة أن تفرض المزيد من الضرائب، لحدوث آثار اقتصادية بالغة الخطورة تتمثل في تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة.
- ثانياً: وفي حالة عدم وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، أي قبل استنفاد المقدرة التكاليفية القومية، ولكن فرض المزيد من الضرائب تستتبعه ردود عنيفة، واستياء عام من جانب المكلفين بها، إذ الضرائب من هذه الزاوية لها حدود من طبيعة اقتصادية

ومن طبيعة نفسية تضع قيوداً على قدرة الدولة في اللجوء إليها. ومعنى ذلك أن الدين العام يشكل وسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة الحصول عليها، وأنه يشكل وسيلة لتوزيع العبء المالي العام بين المقرضين والمكلفين (ناشد، ٢٠٠٩، ٢٩٢).

ثالثاً: قد تحتم الظروف الاقتصادية داخل الدولة اللجوء إلى الدين العام الداخلي لتقليل القوة الشرائية لدى الأفراد والتقليل من حجم الطلب المتزايد الذي لا يواكبه عرض موائله (حالة التضخم) عن طريق سحب النقود. رابعاً: في حالة وجود مشاريع ضخمة تدفع الدولة إلى ضرورة وجود موارد ضخمة لتغطية نفقات هذه المشاريع كما في إقامة السدود، وشبكات الطرق والجسور، ومحطات الطاقة الكهربائية وغير ذلك، ولا يكون إنجاز هذه المشاريع بالاعتماد على الموارد العادية السنوية التي تحصل عليها الدولة (البدراي، ٢٠١٠، ٩٩).

٢- أنواع الدين العام

ينقسم الدين العام من ناحية مصدره المكاني إلى الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي:

٢-١: الدين العام الداخلي

وهي الديون التي تصدرها الدولة بالعملة الوطنية، ويكون مكان الاكتتاب فيها السوق الداخلية، ويكتب فيها المواطنون أو المقيمون في إقليم الدولة (سهل، ٢٠٠٠، ١١٧). ويرجع الدين الداخلي على الدين الخارجي للأسباب الآتية (شهاب، ١٩٨٨، ٢٤٤-٢٤٥):

أولاً: إن خطر التضخم وارد في الدين الخارجي، فقد يؤدي التوسع فيه (دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج) إلى التأثير على هيكل ميزان المدفوعات في غير صالح الدولة المقترضة عن طريق زيادة الأعباء التي تلتقيها خدمة هذا الدين. ثانياً: يشجع الدين الداخلي على الادخار وتوظيف الأموال في السندات الحكومية، وعادة ما تكون شروطه أيسر من شروط الدين الخارجي، ولا يؤدي إلى إخراج فوائده إلى خارج البلاد، بل تظل داخل البلاد ليستفيد منها المواطنون، وهذا يضع شروطاً يجب توافرها لإصدار الدين الداخلي هي (شهاب، ١٩٨٨، ٢٤٤-٢٤٥):

- أ- ضرورة عدم توجيه هذه الدين إلى النفقات العادية، بل يجب أن تكون وسيلة لتمويل السياسة الائتمانية للدولة.
- ب- ضرورة التحقق قبل إصدار هذه الديون من توفر الادخار ورغبة المواطنين للاكتتاب في هذا الدين أو القرض.
- ج- ضرورة توفر الاستقرار السياسي والاستقرار النقدي، فالأول يحقق الثقة في سلامة توظيف الأموال المقترضة والثاني يطمئن من التخوف من التضخم.

٢-٢: الدين العام الخارجي

تقتصر الدولة من وحدات اقتصادية أجنبية، أي المكتتبين في سنداتهم هم الذين يقيمون خارج الدولة، ومن ثم الاكتتاب فيه يطرح في السوق المالي الخارجي، حيث تتوجه الدولة إلى المدخرات الأجنبية في دولة أخرى، أو تلجأ إلى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولي لإقراضها، وغالباً ما تضع الدولة على سندات هذا القرض بعض الضمانات والمزايا بالإضافة للفوائد، لتشجيع الأفراد والمؤسسات الدولية على منح الائتمان للدولة المقترضة (الجنابي، ١٩٩٩، ٧٢)، وغالباً ما تلجأ الدولة على سندات هذا القرض بعض الضمانات والمزايا وتلجأ الحكومة إلى هذا النوع من الديون حين لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة إلى إقامتها من أجل تحقيق أهداف التنمية، والديون الخارجية تساعد الدولة في الحصول على عملات أجنبية تتمكن بها من شراء سلع وخدمات من الخارج، وبهذا يتم خدمة الدين العام الخارجي (أي دفع الفوائد عليه وسداد الأجل) بالعملة الأجنبية، مما يقتضي أن جزءاً من الموارد الاقتصادية المتاحة يجب أن يقتطع في المستقبل حتى يدفع إلى الدائنين الأجانب. وقد تشكل خدمة هذا الدين عبئاً على الاقتصاد القومي، وتسبب مشكلة مهمة حين تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها للدائنين، وفي الواقع نجد أن هذه المشكلة متزايدة الأهمية لكثير من الدول النامية التي استخدمت الديون الخارجية لتمويل المشروعات لديها. وقد تثير الديون الخارجية مشكلات بين الدائن والمدين، ومن ثم يتم اللجوء إلى القانون الدولي من أجل حلها ويستدعي حل هذه المشكلات أحياناً تدخل الدولة الدائنة في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة، مما قد يفقدها استقلالها السياسي (الطاهر، ١٩٨٨، ٣٧٥).

٣- إجمالي ديون العراق الداخلية حسب الجهات الدائنة:

يمكن تصنيف ديون العراق الداخلية وحسب الجهات الدائنة إلى سبع تصنيفات تتباين في حجم تكوينها للديون الداخلية وهي كالآتي:

٣-١: **حوالات خزينة داخل نظام CSD:** هو نظام بدأ العمل به في شهر تشرين الثاني عام (٢٠٠٨) وهو نظام يدير الأوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يقوم البنك المركزي بالسيطرة على السيولة من موقعه.

٣-٢: **حوالات خزينة الصادرة بموجب قرارات:** وهي الحوالات الصادرة بموجب قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة (٢٠٠٤) الذي خول وزارة المالية إصدار حوالات الخزينة وهي واحدة من أدوات الدين الحكومية قصيرة الأجل (سنوية ونصف سنوية) تصدرها وزارة المالية تباع في مزاد يعقده ويشرف عليه البنك المركزي باعتباره الوكيل المالي للوزارة، ويتعامل بها داخل العراق من خلال عملية عرض عطاءات الشراء تباع بسعر خصم معين وتطفاً بقيمتها الاسمية عند الاستحقاق، وتكون مضمونة من قبل الحكومة، وإن الهدف من إصدار هذه الحوالات هو تمكين الحكومة من الاقتراض النقدي لتمويل عجز وقفي في الموازنة.

٣-٣: قروض شركات التمويل الذاتي: ببساطة هي شركات لديها إمكانية في تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها. واستناداً إلى توجيهاً صندوق النقد الدولي والمتضمنة ادراج هذه الديون الداخلية فقد بلغ اصل الدين من قروض شركات التمويل الذاتي (9,843,634) مليون دينار في عام (2015) والتمنوحة من مصرفي الرافدين والرشد.

٤-٣: قرض المصرف العراقي للتجارة بالدينار والدولار ما يعادله بالدينار: أسس المصرف العراقي للتجارة في شهر تموز (2003) ككيان حكومي مستقل لغرض تسهيل استيراد وتصدير السلع والخدمات من وإلى العراق خدمة للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل البلاد بعد انتهاء العمل ببرنامح النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة ولتلبية الحاجات الإنسانية للعراق وإعادة بناء الاقتصاد العراقي واصلاح البنى التحتية ولأغراض أخرى تعود بالفائدة للشعب العراقي اخذين بنظر الاعتبار الاهمية الاقتصادية للتجارة في إعادة تنشيط الاقتصاد العراقي وتحفيزه لتحقيق نمو طويل الامد.

٥-٣: الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي: تكون الحوالات المخصصة البند الثاني من الأصول، وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة، لأنها تمثل قروضا قصيرة الأجل، ويتم ذلك بشراء اذونات الخزينة والأوراق التجارية، وطبيعي أن تكون أسعار فائدها أكثر انخفاضاً من الأوراق المالية المتوسطة أو الطويلة الأجل.

٦-٣: الحوالات الصادرة من الاحتياطي الازامي: أي حوالات صادرة من إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بجميع انواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي.

٧-٣: سندات دولاية: هي عبارة عن سندات مالية (شيك) للحصول على تدفق نقدي أي هي صكوك (دين) تلجأ اليها الدولة في حالة عدم توفر الاعتمادات المالية والسيولة النقدية في وقت الحاجة لغرض الحصول على تمويل أو شراء أو استيراد أو إعادة تمويل سندات حكومية المستحقة (عادي، ٢٠١٦، ٢٤). ويمكن ايضاح ذلك من خلال التفاصيل المبينة في الجدول (١) ادناه:

جدول (1)

إجمالي ديون العراق الداخلية وحسب الجهات الدائنة للعدة (2004-2015) مليون دينار

السنوات	الدين القديم	حوالات خزينة داخل نظام CSD	حوالات خزينة الصادرة بموجب قرارات	قروض شركات التمويل الذاتي	قرض المصرف العراقي للتجارة بالدينار والدولار ما يعادله بالدينار	الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي	الحوالات الصادرة من الاحتياطي الازامي	سندات دولاية	المجموع
2004	5,393,890								5,393,890
2005	5,393,890								5,393,890
2006	5,393,890								5,393,890
2007	4,674,705								4,674,705
2008	3,955,519								3,955,519
2009	3,955,519								3,955,519
2010	3,955,519			1,460,801					5,416,320
2011	3,955,519			4,788,847					8,744,366
2012	3,955,519			7,883,841					11,839,360
2013	3,955,519			8,232,043	1,702,750				13,890,312
2014	2,455,519			9,843,634	4,837,000	702,600			17,838,753
2015	2,355,519	364,500		9,843,634	6,037,000	3,034,600	4,352,812	14,525	32,227,982

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

يتضح من الاطلاع على الجدول (1) إن إجمالي الدين الداخلي في العراق يتكون من الدين القديم الذي بلغ (5,393,890) مليون دينار في عام (2004) ثم اخذ بالانخفاض ليصل عام (2015) إلى (2,355,519) مليون دينار وذلك لسببان الأول يعود إلى الاتفاقية المبرمة بين وزارة المالية والبنك المركزي والموقعة في (٢٦/١٠/٢٠١٠) تقضي بتسديد اقساط ربع سنوية بمبلغ (100) مليار دينار اضافة الى مبلغ الفوائد المترتبة على اصل الدين (عادي، ٢٠١٦، ٢٤). والثاني ترك وزارة المالية استخدام حساب السحب على المكشوف الذي استأثر بالجزء الاكبر من الدين القديم وذلك يعود إلى إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لصالح البنك المركزي العراقي على وزارة المالية. في حين إجمالي الدين العام سجل ارتفاعاً على الرغم من انخفاض الدين القديم بسبب استخدام مصادر دين جديدة مثل قروض شركات التمويل الذاتي بعد عام (2010) وكذلك قروض المصرف العراقي للتجارة عام (2014) مع تنوع في حوالات الخزينة أدى إلى زيادة الدين العام الداخلي ليسجل ارتفاعاً ملحوظاً عام (2010) بلغ حوالي (5,416,320) مليون دينار بعد ما كان عام (2009) (3,955,519) مليون دينار ومع استمرار ديومة الدين في ظل عجز الموازنة العامة الاتحادية وانخفاض اسعار النفط وصل الدين عام (2015) أعلى مستوى له بلغ (32,227,982) مليون دينار.

١- إجمالي ديون العراق الخارجية حسب الجهات الدائنة

تصنف ديون العراق الخارجية على خمس تصنيفات وهي ديون دول نادي باريس وديون الدول غير الاعضاء في نادي باريس وديون الدائنين التجاريين (القطاع الخاص الاجنبي) وديون دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والكويت وقطر)، وديون المؤسسات المالية، وفقاً للتفاصيل المبينة ادناه:

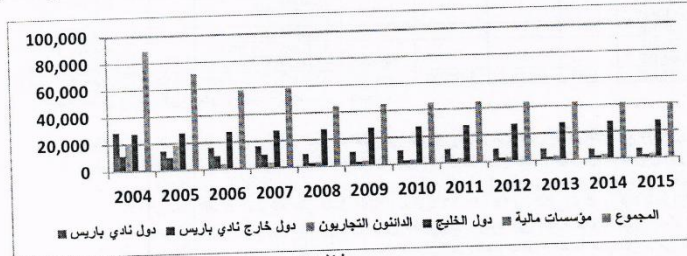
جدول (2)

إجمالي ديون العراق الخارجية وحسب الجهات الدائنة للمدة (2004-2015) مليون دولار

السنوات	دول نادي باريس	دول خارج نادي باريس	الدائنين التجاريين	دول الخليج	مؤسسات مالية	المجموع
2004	28,994	11,579	19,922	27,639	654	88,788
2005	14,691	9,835	18,461	27,639	654	71,280
2006	16,147	10,031	4,097	27,639	618	58,532
2007	16,478	10,070	4,097	27,639	618	58,902
2008	9,930	2,719	3,686	27,639	478	44,452
2009	10,250	2,830	3,681	27,639	441	44,841
2010	10,372	2,830	3,681	27,639	409	44,931
2011	10,186	2,879	3,681	27,639	374	44,759
2012	9,444	2,712	3,681	27,639	338	43,814
2013	8,639	2,545	3,681	27,639	299	42,803
2014	7,446	2,462	3,681	27,639	281	41,509
2015	7,153	2,211	3,558	27,639	196	40,757

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

وعند تحليل هيكل الدين العام الخارجي العراقي، يتضح من الجدول (2) إن رصيد الدين الخارجي في العراق بلغ في عام (2004) حوالي (88,788) مليون دولار وفي عام (2005) بلغ حوالي (71,280) مليون دولار، لكن حجم هذا الدين انخفض ما بين عامي (2006 و2009) بسبب الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك على الدول الدائنة والتي كانت ديونها تشكل عبئاً أمام جهود إعادة إعمار العراق، وخاصة بعد ما أوفى العراق بجميع شروط صندوق النقد الدولي التي كانت تقتضي إلغاء (80%) من الديون المستحقة لدول نادي باريس، وبلا حظ استمرار انخفاض الدين الخارجي ليصل في عام (2010) إلى (44,931) مليون دولار بسبب تسديدات الدين مع فوائد إعادة جدولة (الدين الخارجي الذي تم تسويته) مع دول نادي باريس وخارج نادي باريس. وشهد الدين العام الخارجي انخفاضاً نسبياً في عام (2014) بلغ حوالي (41,509) مليون دولار وبمعدل نمو سالب وصل حوالي (3.0-%) بسبب اختلاف أسعار صرف العملات وتدرج بالانخفاض إلى أن وصل عام (2015) حوالي (40,757) وبمعدل نمو بلغ (1.8%). ويمكن توضيح إجمالي ديون العراق الخارجية حسب تصنيفاتها وكما في الشكل (1):



شكل (1)

إجمالي ديون العراق الخارجية حسب التصنيف للمدة (2004 - 2015)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٥ - ثقل الدين العام في العراق

في ظل توقع تزايد الاحتياجات التمويلية في العراق، تشير هذه التوقعات إلى ارتفاع حجم الدين العام خلال السنوات القادمة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الـ (60%) النسبة القصوى المحددة لمعاداة ماسترخت. وهنا تثار تساؤلات كثيرة حول نسبة الـ (60%) المحددة ضمن معايير الوحدة النقدية للاتحاد الأوروبي، ولماذا هذه النسبة بالذات، أم أن الموضوع له علاقة بالنمو الاقتصادي. من وجهة نظر عدد من المدارس الاقتصادية التي بحثت في علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي، فإن نسبة الدين العام

إلى الناتج المحلي ليست نسبة ذات مدلولات كثيرة، فهي نسبة صماء ولا يمكن لأحد أن يقرر على وجه التأكيد ما هي النسبة المعقولة أو المثلى والتي بعدها سيكون الاقتصاد ليس بخير. وترى هذه المدارس أن مستوى الدين العام الملائم يتحدد بضوء تأثيره سلباً أو إيجاباً في نسبة النمو الاقتصادي، فمن ناحية الإنفاق الحكومي هو ضروري لتحريك النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى كيف يتم مواصلة الإنفاق الحكومي دون قيام الحكومة بالاستدانة؟ لذلك فهناك ما يطلق عليه الاقتصاديون نقطة توازن بين الاثنين، أي الدين العام والنمو الاقتصادي. وهذه النقطة تختلف من بلد إلى آخر. وإن اقتصاد أي بلد تحكمه معطيات ومتغيرات خاصة به. وتتركز أكثر الاهتمامات عند النظر إلى مستوى الدين العام على مستوى الأداء وعوامل أخرى ذات علاقة قوية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فقد يكون المؤشر الأكثر أهمية ليس نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، بل ما يسمى بالقدرة على الدفع، أي قدرة الاقتصاد الوطني في تحمل أعباء خدمة الدين العام، وقد يكون المؤشر هو إدارة الدين بحيث يكون له مردود إنتاجي قوي على هيكلية وبنية الاقتصاد الوطني، وبناءً على ما تقدم نرى أنه لا بد من الاعتماد على أكثر من مؤشر يبين ثقل الدين العام في العراق وهذه المؤشرات هي:

١-٥: معدل نمو الدين العام الداخلي مقابل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

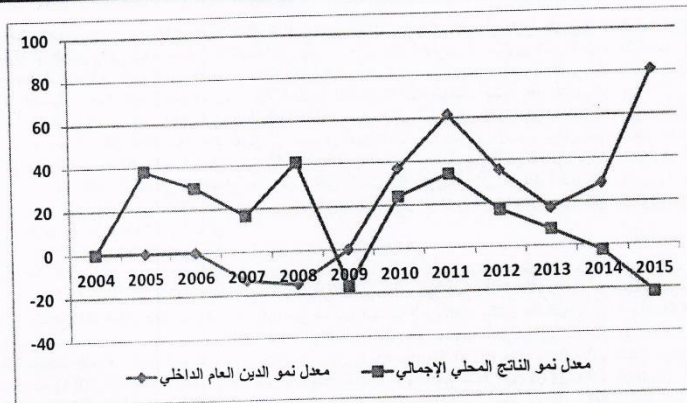
يبين هذا المؤشر ضرورة مراقبة الزيادة في الدين العام الداخلي نمواً مماثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وإلا فإن الحكومة لن يكن بمقدارها مواجهة أثر الدين العام المتمثل في عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والتبعات الاقتصادية جراء الدين العام ومستصبح الالتزامات عائق أمام قدرة العراق على مجابهة استدامة الدين العام. ولتتبع هذا المؤشر يمكن ملاحظة الجدول (3) الذي يبين عدم تناسب معدلات النمو في أرقام الدين العام الداخلي مع معدلات النمو في قيم الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت معدلات النمو في الدين العام الداخلي نسبة تراوحت بين (15.4%-) و(80.7%) خلال مدة البحث وكانت أعلى نسبة من نصيب عام (2015) إذ بلغت (80.7%)، في حين تراوحت معدلات النمو للناتج المحلي بين (22.0%-) و(40.9%) مع أعلى نسبة عام (2008) وصلت حوالي (40.9%)، والمتتبع للجدول أدناه يلاحظ أيضاً أن أعوام (2007 و 2008) التي حقق الدين العام الداخلي فيها معدلات نمو سلبية بلغت (13.3%-) و(15.4%-) على التوالي، كان الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدلات نمو موجبة بلغت على التوالي (16.6%) و(40.9%)، في المقابل نما الدين العام الداخلي بوتيرة متسارعة عامي (2014 و 2015) بلغت حوالي (28.4%) و(80.7%) على التوالي، كان الناتج المحلي الإجمالي يراوح ما بين معدلات نمو سلبية وصلت إلى (2.6%-) و(22.0%) وهذا يبين أن الدين العام الداخلي لم يوجه في جوانبه السليمة وهي زيادة الإنتاجية ومع ذلك فإن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي مازالت قليلة خلال مدة البحث تتيج للحكومة العراقية قدراً من الحفاظ على استدامة وضعها المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل الآتيين:

جدول (3)

معدل نمو الدين العام الداخلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق
للمدة (2004-2015)

السنوات	الدين العام الداخلي	معدل نمو الدين العام الداخلي %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2004	5,393,890	-	53,235,358.7	-
2005	5,393,890	0.0	73,533,598.6	38.1
2006	5,393,890	0.0	95,587,954.8	30.0
2007	4,674,705	-13.3	111,455,813.4	16.6
2008	3,955,519	-15.4	157,026,061.6	40.9
2009	3,955,519	0.0	130,643,200.4	-16.8
2010	5,416,320	36.9	162,064,565.5	24.1
2011	8,744,366	61.4	217,327,107.4	34.1
2012	11,839,360	35.4	254,225,490.7	17.0
2013	13,890,312	17.3	273,587,529.2	7.6
2014	17,838,753	28.4	266,420,384.5	-2.6
2015	32,227,982	80.7	207,876,191.8	-22.0

المصدر: تم احتساب معدل النمو السنوي في العمودين بموجب الصيغة الآتية (الفريشي، ٢٠٠١، ٢٣٦): (النسبة المتحققة في السنة الحالية ÷ النسبة المتحققة في السنة السابقة - 1) × 100.



شكل (2)

مقارنة بين معدل نمو الدين العام الداخلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2015-2004)
المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

٢-٥: معدل نمو الدين العام الخارجي مقابل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

من خلال مقارنة معدل نمو الدين العام الخارجي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (4)، نجد أن الدين العام الخارجي كان ينمو بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، حيث بلغ أعلى ارتفاع لمعدل نمو الدين العام الخارجي في عام (2009) بنسبة (0.9%) مقارنة بنسبة (16.8%) لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس العام، وعندما حقق الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة نمو في عام (2008) حوالي (40.9%) كان الدين العام الخارجي قد حقق نمواً سلباً وصل إلى (24.5%)، وهو ما يعني إن هذا المؤشر يبين إن الدين العام الخارجي في العراق لا يسهم في تآكل الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك لم يتعدى الوضع مستوى الأمان، وعلى الرغم مما تقدم يبقى الدين العام يشكل تهديداً مستقبلياً للسياسة المالية العراقية، كما إن فوائد الدين تمثل أحد الضغوط على الموازنة العامة. ويمكن توضيح هذا المؤشر في الجدول والشكل الآتيين

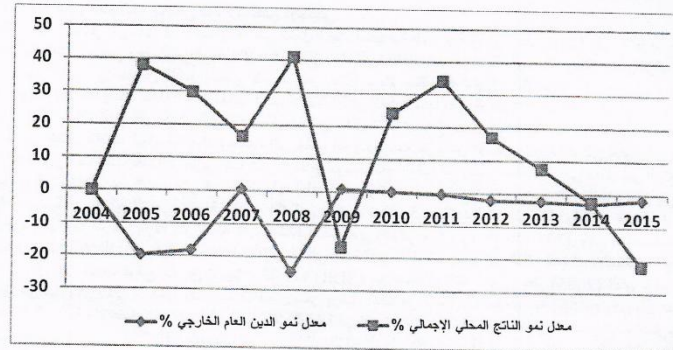
جدول (4)

معدل نمو الدين العام الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق

للفترة (2015-2004)

السنوات	معدل نمو الدين العام الخارجي %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2004	-	-
2005	-19.7	38.1
2006	-18.2	30.0
2007	0.6	16.6
2008	-24.5	40.9
2009	0.9	-16.8
2010	0.2	24.1
2011	-0.4	34.1
2012	-2.1	17.0
2013	-2.3	7.6
2014	-3.0	-2.6
2015	-1.8	-22.0

المصدر: تم احتساب معدل النمو السنوي في العمودين بموجب الصيغة الآتية (الفريشي، ٢٠٠١، ٢٣٦): (النسبة المتحققة في السنة الحالية ÷ النسبة المتحققة في السنة السابقة - 1) × 100.



شكل (3)

مقارنة بين معدل نمو الدين العام الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2004-2015)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

٣-٥: نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، حيث أنه يتم تمويل الناتج المحلي الإجمالي من مصادر ذاتية للقطاعات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات أخرى، وأن القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً أنه ما يدفع من فوائد وابعاء سداداً للديون تؤخذ من إجمالي هذا الناتج، لذا يقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للحكومة، كما يقيس مدى قدرة الحكومة على سداد ديونها. لذا تقاس هذه العلاقة بمؤشر نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (العائني وجوي، ٢٠١٧، ٢٦٢). ويلاحظ من الجدول (5) إن الدين العام الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدا تراجعاً متتالياً خلال المدة (2008-2004)، إذ انخفضت هذه النسبة من (10.1%) عام (2004) إلى (2.5%) عام (2008)، ويعزى ذلك بشكل أساسي للسياسات المالية التي أتبعها العراق بعدم التوسع الكبير في الإنفاق العام وإيضاً لأن هذه الفترة شهدت ارتفاع أسعار النفط الخام مما أدى إلى حدوث طفرة في الإيرادات النفطية لا يستهان بها حيث تم استخدام جزء من هذه الإيرادات في أطفاء جزء كبير من الدين العام الداخلي. وشهدت هذه النسبة تصاعداً تدريجياً بعد عام (2009) حيث كانت النسبة (3%) حتى وصلت إلى (15.5%) عام (2015) وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة، بسبب الأزمة المالية العالمية عام (2008) والظروف الأمنية الصعبة التي مر بها البلد وخروج مدن عديدة من سيطرة الحكومة المركزية ومن ضمنها العديد من الحقول النفطية إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية لتصل إلى مستويات غير مسبقة، وتأسيساً على ما تقدم نجد أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد حدود الأمان حتى في أعلى صور الدين.

جدول (5)

نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

للمدة (2015-2004) مليون دينار

السنوات	الدين العام الداخلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	5,393,890	53,235,358.7	10.1
2005	5,393,890	73,533,598.6	7.3
2006	5,393,890	95,587,954.8	5.6
2007	4,674,705	111,455,813.4	4.2
2008	3,955,519	157,026,061.6	2.5
2009	3,955,519	130,643,200.4	3.0
2010	5,416,320	162,064,565.5	3.3
2011	8,744,366	217,327,107.4	4.0
2012	11,839,360	254,225,490.7	4.7
2013	13,890,312	273,587,529.2	5.1
2014	17,838,753	266,420,384.5	6.7
2015	32,227,982	207,876,191.8	15.5

المصدر: العمود (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العمود (2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (3) من اعداد الباحثين بالاعتماد على الصيغة الآتية: (الدين العام الداخلي ÷ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية × 100).

٤-٥: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة الحكومة على تحمل اعباء المديونية الخارجية ومدى استمراريته على الالتزام بذلك كونه مرتبطاً بالمتغير الرئيسي وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسة لأي دولة. وبذلك يؤدي تزايد حجم هذه الديون دوراً كبيراً في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يتم استقطاعه لتأمين الالتزامات الخارجية، ان ارتفاع حجم هذه الديون واعياها يشكل عائقاً أساسياً لعملية التنمية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومن ثم يؤثر بشكل كبير على هيكل الموازنة الحكومية من خلال ارتفاع مبالغ عبء هذه الديون نتيجة تخصيص مبالغ كبيرة لخدمته من خلال النفقات الجارية للقوائد وحدها، إلى جانب أنه يتم توجيه جزء من اجمالي الإيرادات إلى خدمة الدين بدلاً من انفاق هذه الإيرادات لتقديم خدمات أخرى. كما يشير ارتفاع متوسط سعر الفائدة للقروض الخارجية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مخاطر عدم السداد التي قد يتعرض لها البلد، إذ إن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي إلى اقتطاع مبلغ يفوق مقدار الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي فيتقود ذلك إلى حصول تراجع في الاقتصاد الوطني للبلد وقصور في الموارد المالية المتوافرة لديها ومن ثم مما يترك آثار سلبية على النشاط الاقتصادي (العاني وجوي، ٢٠١٧، ٢٦٤). وفي ضوء ما تقدم يمكن ملاحظة الجدول (6) الذي بين أن هناك انخفاضاً تدريجياً في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي (2008 و2015) بسبب توقيع العراق ترتيبات المساندة (SDR) مع صندوق النقد الدولي عام (2005) الذي يقضي بإعفاء العراق من ديون دول ناي باريس، ولكن مع انخفاض سعر برميل النفط في السوق العالمية بنسبة (55%) وفي ظل عدم تنويع القاعدة الاقتصادية والاعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة الاتحادية فقد ازداد الدين العام الخارجي حتى وصل عام (2015) إلى (40,757) مليون دولار ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (24.8%) ومع ذلك تعتبر هذه النسبة منخفضة نسبياً وتستطيع الحكومة العراقية الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه دائنيها.

جدول (6): نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2004-2015) مليون دولار

السنوات	الدين العام الخارجي (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي % (3)
2004	88,788	36,638.2	242.3
2005	71,280	50,056.9	142.4
2006	58,532	65,158.8	89.8
2007	58,902	88,809.4	66.3
2008	44,452	131,622.9	33.8
2009	44,841	111,659.9	40.2
2010	44,931	142,814.7	31.5
2011	44,759	191,176.9	23.4
2012	43,814	215,837.9	20.3
2013	42,803	234,637.7	18.2
2014	41,509	222,041.7	18.7
2015	40,757	164,421.2	24.8

المصدر: العمود (1 و2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العمود (3) من اعداد الباحثين بالاعتماد على الصيغة الآتية: (الدين العام الخارجي ÷ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية × 100).

٥-٥: نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات

وهذا المؤشر يعبر عن المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من السلع والخدمات ويمكن ان يعد مؤشر استدامة إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت اكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة وإن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الدائنين (الشمرى وكاظم، ٢٠١٥، ٥). ويبين الجدول (7) ان هذا المؤشر شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عامي (2004 و2005) حيث بلغ على التوالي (498.5%) و(300.8%) وذلك بسبب ارتفاع قيمة الدين القديم الذي يعود إلى ما قبل عام (2003) فضلاً عن انخفاض الصادرات النفطية لاسيما بعد تعرض انابيب النفط إلى التخريب، ثم انخفضت هذه النسبة أي إجمالي الدين العام الخارجي إلى الصادرات من (89.8%) عام (2006) إلى (33.8%) عام (2008) وليستمر الانخفاض حتى وصل إلى (49.4%) عام (2014) ولكن بسبب انهيار اسعار النفط وخروج بعض محافظات عن سيطرة الحكومة العراقية عاودت النسبة للارتفاع لتصل في عام (2015) إلى (93.8%) وهي نسبة تتطلب زيادة حجم الصادرات النفطية كمخرج لخدمة الدين كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (7): نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات في العراق للمدة (2004-2015) مليون دولار

السنوات	الدين العام الخارجي	الصادرات	نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات %
2004	88,788	17,810.0	498.5
2005	71,280	23,697.4	300.8
2006	58,532	30,529.4	191.7
2007	58,902	39,590.0	148.8
2008	44,452	63,726.1	69.8
2009	44,841	39,782.2	112.7
2010	44,931	51,763.6	86.8
2011	44,759	79,680.5	56.2
2012	43,814	94,171.6	46.5
2013	42,803	89,769.4	47.7
2014	41,509	83,980.9	49.4
2015	40,757	43,441.5	93.8

المصدر: العمود (1 و 2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العمود (3) من اعداد الباحثين بالاعتماد على الصيغة الآتية: (الدين العام الخارجي ÷ الصادرات × 100).

في ضوء ما تقدم نجد ان عملية تحديد ثقل الدين العام في العراق هي عملية اقتصادية هامة وذات طبيعة خاصة يصعب معها الاعتماد على مؤشرات اقتصادية معينة، بل يتطلب ذلك مثلاً اشراك السلطة المالية (وزارة المالية)، والسلطة النقدية (البنك المركزي)، والوزارات الاخرى ذات العلاقة (مثل وزارة التخطيط) والهيئات (مثل هيئة الاستثمار)، وكذلك المستثمرين من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والخبراء الماليين والاقتصاديين في داخل العراق الذين يملكون معرفة جيدة بأحوال البلد، لكي يشاركوا جميعاً في تحديد تلك النسبة.

4- الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

من الضروري التمييز بين العراق فيما يخص علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي بالمقارنة مع بقية الدول وخاصة المتقدمة، ففي هذه الدول تشكل الموازنة العامة (10-15%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن قدرة الموازنة على تحريك الاقتصاد تكون أقل تأثيراً بالمقارنة مع ما تشكله الموازنة الحكومية العراقية بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي وبالتالي فإن الموازنة العامة تمارس دوراً رئيسياً في تحريك النمو الاقتصادي في العراق. وهذا يكون مستوى الدين أكثر حساسية وعلاقة بالنمو الاقتصادي بالمقارنة مع اقتصاديات الدول المتقدمة ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

١-٦: الدين العام وصافي الموازنة العامة الاتحادية

تبرز علاقة الدين العام في الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي من زاوية هيكل الدين العام نفسه، وهل هو في غالبه دين داخلي أم خارجي. فعادة يفضل الخبراء الدين الداخلي لكونه يخفف من المخاطر السيادية للدولة، كما يوفر قناة لاستثمار السيولة الفائضة في الجهاز المصرفي، كما أن الدين الداخلي هو أقل تكلفة من الدين الخارجي، ونود قبل التطرق إلى بيانات الجدول (8) التذكير ببعض الملاحظات المهمة كضرورة التفريق بين العجز كوسيلة وكظاهرة، وان العجز النقدي (الفجوة) يمثل زيادة الانفاق العام على الإيرادات العامة والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (8): نسبة العجز أو الفائض من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)

السنوات	الدين العام الداخلي مليون دينار	محل نمو الدين العام الداخلي %	عجز أو فائض الموازنة مليون دينار	محل نمو صافي الموازنة %	نسبة العجز أو الفائض من الناتج المحلي الإجمالي %
2004	5,393,890	-	1,467,423	-	2.8
2005	5,393,890	0.0	9,604,598	554.5	13.1
2006	5,393,890	0.0	11,561,086	20.4	12.1
2007	4,674,705	-13.3	15,656,503	35.4	14.0
2008	3,955,519	-15.4	13,363,844	-14.6	8.5
2009	3,955,519	0.0	-346,195	-102.6	-0.3
2010	5,416,320	36.9	44,022	-112.7	0.0
2011	8,744,366	61.4	30,049,725	68160.7	13.8
2012	11,839,360	35.4	14,326,827	-52.3	5.6
2013	13,890,312	17.3	-5,467,481	-138.2	-2.0
2014	17,838,753	28.4	-6,638,274	21.4	-2.5
2015	32,227,982	80.7	21,488,30	-132.4	1.0

المصدر: العمود (2 و 4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العمود (3 و 5 و 6) من عمل الباحثين.

يتضح من الجدول (8) إن الاعوام التي حققت فيها الموازنة عجز على التوالي هي (2009 و 2013 و 2014) وبعد تنحصر نسبة العجز أو الفائض من إجمالي الناتج المحلي نلاحظ إن هذه النسبة بلغت على التوالي (0.3%- و 2.0%- و 2.5%-) وهي نسب منخفضة لكن هذا لا يعني إطلاقاً تحسن الوضع المالي بل على العكس حيث تحققت هذه النسبة على حساب الانفاق الاستثماري الذي انخفض في عام (2015) بمقدار (47.6%) يعني ما يقارب النصف عما كانت عليه في عام (2014) بسبب

مليون دولار خلال عام (2011)، ثم بلغت في عام (2009) (797,862,350.96) مليون دولار لتستمر على نحو مقارب حتى وصلت عام (2015) إلى (734,552,821.18) مليون دولار.

جدول (10): خدمة الدين للدين الخارجي القديم في العراق للمدة (2004-2015) مليون دولار

السنوات	فائدة	القسا
2004	0.0	127,903,826.00
2005	87,190,278.99	322,013,042.00
2006	161,796,394.00	0.00
2007	178,589,677.05	676,131,001.53
2008	237,475,817.66	71,041,364.66
2009	347,934,558.17	5,879,240.36
2010	554,697,246.13	432,451,415.36
2011	631,703,409.13	813,513,983.37
2012	590,095,249.72	797,862,350.96
2013	557,236,335.75	797,676,870.65
2014	502,811,507.42	740,236,056.62
2015	477,568,892.25	734,552,821.18

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

٥- تقدير العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

١-٧: اختبار جذر الوحدة وفق اختبار ديكي - فولر الموسع:

ولإجراء اختبار ديكي - فولر الموسع على السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية فقد تم اختبار السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي والدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي بالدينار والنتائج المحلي بالدولار للمستوى والفرق الأول (بدون مقطع واتجاه عام ومقطع واتجاه عام ومقطع) عند مستوى معنوية (5%) . فأتضح من الجدول (11) إن متغيرات السلاسل الزمنية (الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي بالدينار والنتائج المحلي بالدولار) غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول وإن هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقترحة سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه، وذلك لأنه قيم (t) المحسوبة أقل من القيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). وعند اخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار هذا بامكان رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1)~I وهذا واضح في الجدول (12).

الجدول (11): نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (ADF)

المصدر: (11)، مسح الجبل جاز، 2012						
المتغيرات	بدون مقطع واتجاه عام		مقطع واتجاه عام		مقطع	
	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic
Dpd	0.9996	4.215556	0.9996	8.557802	1.0000	8.791846
Epd	0.0035	-3.316886	0.1371	-3.217191	0.0090	-4.367729
GDP IQD	0.8388	0.641086	-1.996004	0.5261	0.5033	-1.484744
GDP USD	0.7932	0.446721	-0.296244	0.9760	0.4918	-1.509292

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و5) ومن خلال اعتماد برنامج (9 EVViews).

الجدول (12): نتائج اختبار جذر الوحدة للفرق الأول باستخدام (ADF)

المتغيرات					
بدون مقطع واتجاه عام		مقطع واتجاه عام		مقطع	
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic
0.9999	3.436258	0.9971	0.716266	0.9996	4.797129
Dpd					
0.5519	-1.347280	0.0695	-3.750997	0.0450	-2.054335
Epd					
0.5150	-1.451644	0.7337	-1.563155	0.1006	-1.597513
GDP IQD					
0.6320	-1.192125	0.7807	-1.437328	0.1389	-1.410821
GDP USD					

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و5) ومن خلال اعتماد برنامج (9 EVViews).

٢-٧: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (Johnson)

بعد التحقق من الشرط الأول الذي يفترض تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار (Johnson)، حيث تشير نتائج هذا الاختبار الواردة في الجدول (13) إن القيمة المحسوبة (8.08) أقل من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني قبول الفرضية (0 = H₀: B) التي مفادها عدم وجود أي متجه تكامل مشترك بين الدين العام الداخلي والنتائج المحلي ورفض الفرضية البديلة (0 ≠ H₁: B) القائلة بوجود متجه واحد أو أكثر من متجهات للتكامل المشترك، كذلك يفصح اختبار الأثر (Trace) عن عدم وجود متجه ثنائي للتكامل المشترك، لأن القيمة الاحتمالية

المحسوبة (0.26) أقل من معدل الامكانية الحرجة (3.84) عند مستوى معنوية (5%)، أي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين الدين العام الداخلي والنتائج المحلي الإجمالي. إما فيما يخص العلاقة بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي حيث تشير نتائج هذا الاختبار الواردة في الجدول (14) إلى القيمة المحتسبة (32.16) أكبر من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني رفض الفرضية (H₀: B = 0) التي مفادها عدم وجود أي متجه تكامل مشترك بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي وقبول الفرضية البديلة (H₁: B ≠ 0) القائلة بوجود متجه واحد أو أكثر من متجهات للتكامل المشترك، كذلك يفصح اختبار الأثر (Trace) عن وجود متجه ثنائي للتكامل المشترك، لأن القيمة الإمكانية المحسوبة (5.41) أكبر من معدل الامكانية الحرجة (3.84) عند مستوى معنوية (5%)، أي أنه يوجد على الأقل اتجاه واحد من التكامل المشترك بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات وهذا يساعدنا في إجراء اختبار السببية.

جدول (13):

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين الدين العام الداخلي والنتائج المحلي الإجمالي

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.542309	8.080485	15.49471	0.4569
At most 1	0.026140	0.264876	3.841466	0.6068

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و 5) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

جدول (14):

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.931116	32.16820	15.49471	0.0001
At most 1	0.418120	5.414904	3.841466	0.0200

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و 5) ومن خلال اعتماد برنامج EViews 9.

٣-٧: نتائج اختبار كرانجر للسببية

بعد معرفة اتجاه التأثير من المقاييس والمؤشرات المهمة جداً لوضع السياسة الاقتصادية، لذا تم إجراء اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة. فيوضح من الجدول (15) (16) عدم وجود علاقة سببية بين الدين العام والنتائج المحلي خلال فترات الانبطاء (Lags:2) و (Lags:3)، من خلال احصائية (F). وهذا يفسر ليس هناك أي دور يمارسه الدين العام سواء كان داخلي أو خارجي في تكوين وتطوير الناتج المحلي، فزيادة الدين العام يؤدي إلى تحقيق عجز مالي يضعف من القدرة المالية في العراق.

جدول (15):

نتائج اختبار كرانجر للسببية

Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
Dpd does not Granger Cause GDPIQD	10	1.92414	0.2400
GDPIQD does not Granger Cause Dpd		1.07017	0.4103
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
Dpd does not Granger Cause GDPIQD	9	5.08661	0.1687
GDPIQD does not Granger Cause Dpd		1.78960	0.3781

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و 5) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

جدول (16):

نتائج اختبار كرانجر للسببية

Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
Epd does not Granger Cause GDP USD	10	5.20645	0.0599
GDP USD does not Granger Cause Epd		0.36627	0.7105
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
Epd does not Granger Cause GDP USD	9	2.33512	0.3139
GDP USD does not Granger Cause Epd		0.49289	0.7229

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و 5) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

٦- الاستنتاجات والتوصيات

٦-١: الاستنتاجات

أولاً: إن معظم الدين العام العراقي لا يستخدم في الاستثمار الانتاجي وفق خطط تنموية فاعلة، وإنما يكون الاقتراض بهدف تغطية رواتب القطاع العام، وهذا ما يجعل الحكومة العراقية متعمدة على الاقتراض بفوائد عالية وشروط مجففة وستزداد الديون والفوائد الى الدرجة التي سيعجز فيها العراق عن سدائها.

ثانياً: المتتبع لمعدلات نمو الدين العام الداخلي ومعدلات نمو الاستثمار الحكومي في العراق سوف يلاحظ إنه في السنوات التي حقق فيها الدين العام الداخلي نسب مرتفعة في معدلات النمو يكون الاستثمار الحكومي قد سجل معدلات نمو سلبية وتفسير ذلك وبشكل واضح هو إن معظم الدين العام الداخلي يتم تحويله إلى الإنفاق الحكومي التشغيلي لسد العجز في الموازنة العامة.

ثالثاً: ارتفاع مؤشر نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات وهذا يؤثر أن الدين باتت اكبر من موارد الدولة الأساسية من العملات الصعبة ويدل ذلك ايضاً على أن الحكومة قد تواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين في المستقبل القريب.

رابعاً: أظهرت النتائج الاحصائية في العراق بالنسبة لاختبارات التكامل المشترك بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي، في المقابل بين هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي. وبينت نتائج اختبار كرانجر للسببية وجود علاقة سببية تنبئ من الدين العام الخارجي إلى النمو الاقتصادي خلال فترات الإبطاء المثلثي (2) و(3) في حين لا يؤثر الدين العام الداخلي على النمو الاقتصادي خلال فترة الإبطاء نفسها.

٦-٢: التوصيات

أولاً: ضرورة ان تتصرف الحكومة بحكمة مع اموال الدين العام من خلال استخدامها بشكل صحيح يسمح بنشوء مشاريع استثمارية في البلاد لتطوير البنى التحتية وغيرها، وهذا ما يشجع المستثمرين على الإنفاق عوضاً عن الانخار ويزيد النمو الاقتصادي.

ثانياً: ضمان عدم ذهاب الديون العامة إلى جيوب الفاسدين، وذلك من خلال الاتفاق مع شركات عالمية أو مدققين من الخارج من أجل تدقيق الديون على وفق معايير دولية لبيان وضع الديون بنحو دقيق وتفصيلي وتقديم بيانات حقيقية عن الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تشكيل لجان عراقية وبشراكة مع مؤسسات مالية دولية لهذا الغرض ومتابعة تهريب الأموال إلى الخارج مع إصدار تقارير شهرية في خصوص ذلك.

ثالثاً: تمكين نمو القطاع الخاص الذي يعد الخيار الاستراتيجي لإصلاح القطاع المالي وذلك من خلال تحمله جزء من النفقات العامة وقررت في زيادة التحصيل الضريبي.

رابعاً: التركيز في الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات الأولوية من حيث درجة إشباعها للحاجات أفراد المجتمع والاكثر إلحاحاً، خاصة في ظل الظروف الراهنة وتراجع وانخفاض سعر برميل النفط.

خامساً: تنمية مبادرات الإيرادات الضريبية والأخرى في تمويل الموازنة العامة الاتحادية.

المصادر

- [١]- البدراني، قيس حسن عواد، ٢٠١٠، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- [٢]- البخاذي، ٢٠١٢، مروة فتحى السيد، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
- [٣]- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥).
- [٤]- الجنابي، طاهر، ١٩٩٩، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
- [٥]- الفخاخي، سمير سهام داود وجري، وديان وهيب، ٢٠١٧، كفاءة الإنفاق الاستثماري العام وأثره على النمو في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٧، المجلد ٢٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٩٣-٣١٤.
- [٦]- سهل، يحيى قاسم علي، ٢٠٠٠، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، ط١، المكتبة الوطنية، عدن، اليمن.
- [٧]- الشمري، مايح شبيب وكاظم، جدير جواد، ٢٠١٥، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر - دراسة للمدة من (٢٠١١-٢٠٠١)، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٥، المجلد ١٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- [٨]- شهاب، مجدي محمود، ١٩٨٨، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- [٩]- الطاهر، عبد الله الشيخ محمود، ١٩٨٨، مقدمة في إقتصاديات المالية العامة، ط١، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- [١٠]- الطائفي، هناء عبد الحسين، والشلال، مهدي عزيز محمد، ٢٠١٥، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- [١١]- العاني، عواد محمد علي عبد اللطيف وجوي، نسرين حسن، ٢٠١٧، قياس مؤشرات الدين الحكومي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٨، المجلد ٢٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٦١-٢٧٩.

- [١٢]- عداي، نور شذهان، ٢٠١٦، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المياسات الاقتصادية.
- [١٣]- العلمي، عادل فليح، ٢٠٠٢، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل.
- [١٤]- الفريشي، منحت كاظم، ٢٠٠١، الاقتصاد الصناعي، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- [١٥]- نashed، موزي عدلي، ٢٠٠٩، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- [١٦]- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.